

إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين تربية المواطنة وتحديات العولمة

أ. عروي مختار
جامعة زيان عاشور الجلفة

مقدمة:

لقد باشرت الجزائر بعض الإصلاحات في منظومتها الاجتماعية، السياسية والتربوية، هاته الإصلاحات تعكس التوجه الديمقراطي للدولة، ومن الإصلاحات على المستوى التربوي قرار رئيس الجمهورية في ماي 2000 بتأسيس لجنة إصلاح المنظومة التربوية التي دامت أعمالها إلى غاية 2003، حيث بدأت هذه اللجنة بتطبيق قرارات الإصلاح والعمل بالمنظومة التربوية (الجديدة)، ونقرأ في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08 المؤرخ في 2008/01/23 ما يلي:

- في المعاينة:

>>>.....ومن هنا فإنّ إصلاح النظام التربوي أصبح ضرورة ملحة بسبب الوضع الراهن للمدرسة الجزائرية من جهة، وبسبب التحولات في مختلف الميادين من جهة أخرى.....

- في التحولات:

.....على المستوى الوطني إذ أنّ اعتماد التعددية السياسية يستلزم نظاما تربويا يتبنى مفهوم الديمقراطية مما يترتب عنه تكوين روح المواطنة، وكل ما يدعو إلى بناء القيم ومواقف التفتح والتسامح والمسؤولية. (مجلة الإصلاح والمدرسة افريل 2009)

ومما تقدم ذكره في هذا القانون نرى اعتماد الدولة الجزائرية في نظامها التربوي مفهوم الديمقراطية الذي يستلزم تربية وتكوين روح المواطنة، هذا المفهوم الذي تعتبره المنظومة التربوية هدفا تربويا معلنا يجب أن يتضمّنه المنهاج الدراسي الظاهر منه والخفي، وحتى تكون المواطنة مبنية على وعي لا بدّ أن تتم بتربية مقصودة تشرف عليها الدولة عن طريق مناهج التعليم، يتم من خلالها تعريف التلميذ المواطن بالعديد من مفاهيم المواطنة وخصائصها، مثل: مفهوم الوطن، الحكومة، النظام السياسي، المجتمع ومؤسساته، الانتخابات، المسؤولية الاجتماعية، القانون، الدستور، الحقوق والواجبات وغيرها من مفاهيم المواطنة والقيم المدنية وأسسها، التي تحدد معالم شخصية المواطن الجزائري الديمقراطي المتفتح على قضايا مجتمعه ومواقف الحياة المدنية.

ولقد تأسست التربية على المواطنة والديمقراطية في المنظومات التربوية الحديثة على مرجعية غربية تعود إلى أدبيات عصر التنوير والنهضة والعلمنة، وقد أضفيت عليهما صبغة العالمية حين أدرجتا ضمن سياق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصارتا تعنيان لأيديولوجية الحق المدني والسياسي والمشاركة والحرية والواجب في ضوء علمنة الدولة والحياة، وفي خضم التغيرات السريعة والأحداث المتلاحقة التي أدت بالكثير من دول العالم في أواخر القرن العشرين إلى ضرورة إعادة النظر في عدد من قضاياها الحيوية، تأتي المواطنة بمفهومها الإنساني الشامل في مقدمة الاستراتيجيات المعتمدة في أي إصلاح أو تنمية بشكل عام، ولعل احتلالها هذا الموضع أمر يفسر الاهتمام الكبير الذي توليه دول العالم ومجتمعاته بها في أكثر من جانب، على غرار ما يتجلى في:

- مجال التشريع: حيث صارت دساتير الدول تتضمن تنظيمًا لحقوق المواطن وواجباته.
- مجال التربية والتعليم: إذ غدت مناهج الدراسة تحتوي نظامًا تشيئيًا تركز وعي المواطنة، عبر قيم وممارسات تهدف إلى تحقيق الاندماج الوطني وبناء المواطن الصالح.
- مجال السياسة: حيث تتجلى المواطنة على شكل بِنَا وآليات مؤسساتية تستوعب مشاركة أفراد المجتمع في بناء الدولة الديمقراطية. (المركز الوطني للوثائق التربوية، التربية على المواطنة، 2006، ص1)

ونظرا لهذه الأهمية كان من الطبيعي أن تحتل المواطنة مساحات كبيرة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتربوية، وأن تتحدد أبعادها وتحدياتها، ومع تغير طبيعة العالم المعاصر في ظل نظام العولمة وسيطرة القطب الواحد واختراق الفكر الليبرالي الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية والتربوية في آن واحد، شهدت المواطنة على مدى السنوات القليلة الماضية تحديا جديدا يتمثل في عملية الانفتاح الثقافي، وهو تحدٍ أثار الكثير من الجدل في الأوساط السياسية والدينية والتربوية حول مدى تأثير مفهوم المواطنة بهذه الثقافة أحادية القطب وأفكارها العابرة للقارات، وحول دور مؤسسات المجتمع في الحفاظ على وعي المواطنين سيما الشباب منهم، وكذا على ممارستهم لقيم المواطنة. (ناصر ناصيف، 2000، ص86)

1- مفهوم الإصلاح التربوي:

يعرف الإصلاح التربوي بأنه: "أية محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقًا

بالبنية المدرسية أو التنظيم والإدارة أو البرنامج التعليمي أو طرائق التدريس أو الكتب المدرسية "

وقد يتخذ الإصلاح نسبا معينة فقد يكون: " عاما أو خاصا, شاملا أو جزئيا, دائما أو مؤقتا, طويل الأجل أو قصير الأجل " (مرسي, 1996) وبهذا فإن عملية الإصلاح هي معالجة علمية ومتأنية لمختلف المشكلات الطارئة والكامنة والمؤثرة في صيرورة النظام التعليمي, وهو لا يكتفي بالمعالجة السطحية للمشكلات التربوية, بل يغوص في أعماق هاته المشكلات بدراسة وتحليل المكونات الخاصة بالمجتمع, من أجل اكتشاف أسباب وعوامل قد يكون لها التأثير البالغ في تحقيق أهداف النظام التربوي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كل إصلاح هو جهد مدروس لمواصلة تنمية وترقية التعليم وبالتالي المجتمع, ولا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء كل ما هو قائم وبناء نظام تعليمي جديد دون أي اعتبار لكل الجهود المبذولة مسبقا, فهي أساس كل تصحيح ومقياس كل إصلاح.

2- دواعي وأسباب الإصلاح التربوي:

يعتبر الإصلاح التربوي الظاهرة التي تنتج عن وجود عائق أو مشكلة تعيق سير العملية التربوية التعليمية، مما يتطلب من الوصاية التدخل من أجل تغيير وإصلاح ما يجب تغييره، ويمكن تلخيص الأسباب الداعية لأجراء هذا الإصلاح فيما يلي: الدواعي السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وكذا تطور التكنولوجيا وثورة الاتصالات بالإضافة إلى تدني نوعية التعليم، وكل هذه العوامل متجمعة قد تكون سببا في إجراء الإصلاح، فأغلب المشاكل التي يعاني منها نظامنا التربوي الجزائري

تتطلب إجراء هذا الإصلاح ومن هذه المشاكل نجد مشكلة التسرب المدرسي، مشكلة التكوين وإعداد المعلمين، مشكلة التحويل، ضعف الكفاءة الخارجية والداخلية للتربية والتعليم وغيرها.

لكن الدولة تصدت لهذه العراقيل فوسعت دائرة التعليم على القطر الجزائري، وعزّيت المحتويات التعليمية، وجزّارة مختلف الإطارات... الخ. وعلى الرغم من هذه الإنجازات إلا أنها مازالت تواجه صعوبات أخرى منها:

1- عدم موافقة المناهج والبرامج التعليمية بشكل كبير، حيث كانت تقوم على إلقاء المعلومات للتلميذ وبكيفية تلقينه وحفظه لهذه المعلومات، فنتج عنها ارتفاع نسبة النجاح بمعدلات قد تكون دون المتوسط، إضافة إلى كثافة البرامج وسعة المواد، فجعلت التلاميذ لا يستوعبون استيعابا كلياً لما يقدم لهم.

2- عدم المزج كلياً بين الدراسة النظرية والعمل التطبيقي لانعدام الوسائل والتجهيزات الضرورية.

3- بروز ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدارس مما أثر سلباً على جهد المعلم ومردود المتعلم.

4- قلة الاهتمام بالبحوث التربوية.

5- عدم التكفل بالتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في دراستهم عن طريق الاستدراك والتعليم المكيف.

6- انعدام نظام المتابعة والتقويم.

7- ضعف الانسجام بين حاجات المجتمع الجديد ومحتويات البرامج القديمة.

8- فشل محاولات التعديل وتكييف المناهج مع الواقع.

9- اختلال الانسجام داخل المادة وما بين المواد.

10- ضعف شعور المعلم بالمادة التعليمية. (المجلس الأعلى للتربية، 1997، ص12)

ونتيجة لكل هذه الصعوبات وللحد من تدني نوعية التعليم في الجزائر، عملت الخطة الدراسية للتعليم على وضع مناهج وبرامج دراسية جديدة تعتمد على المقاربة بالكفاءات، والتي تهدف إلى التقليل من هذه الصعوبات عن طريق اكتساب المعلم كفاءة مهنية مؤهلة وعدم اكتفائه بتبليغ المعارف فقط بل عليه أن يتجاوزها إلى أبعد الحدود المعرفية.

وفي الأخير نخلص إلى أن كل هذه الأسباب والعوامل التي أشرنا إليها سابقا قد أثرت وساهمت في دفع الجزائر وتحريكها لإصلاح نظامها التربوي والتعليمي. (ملتقى البحث التربوي، 2001، ص65)

3- الإصلاح التربوي بالجزائر:

تم في 13 ماي 2000 تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي: تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص، السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي، وإعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

وقد توجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلا معمقا لتطوير المنظومة التربوية الجزائرية، والإنجازات التي حققتها وكذا الإختلالات التي أفرزتها، وشكل هذا الملف موضوعا لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه، وتحديد الإجراءات التي يتطلبها

تطبيقها وضبط الآجال، ولقد تبنت الدولة الجزائرية التعددية السياسية في نظامها الاجتماعي، مما ترتب عنه ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 08/04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، وهو النص التشريعي الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية، ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندمج في الحركة الدؤوبة للعولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها فيما يلي:

- تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.

- ضمان التكوين على المواطنة.

- انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في النظام الرقمي العالمي.

- إعادة تأكيد مبدأ الديمقراطية بشكل عام.

- تثمين وترقية الموارد البشرية. (مجلة الإصلاح والمدرسة، 2009، ص 6)

عندما نمعن النظر في هذا القانون وفي الغايات التي حددتها السياسة التربوية في الجزائر، وعملية الإصلاح التدريجي وفق متطلبات العولمة في المنظومة التربوية، وكذلك تبني التوجه الديمقراطي سياسيا وتربويا، والتأكيد على تفعيل مفهوم المواطنة في المناهج التربوية والانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى، كل هذا يجعلنا نولي اهتماما كبيرا لهذا الموضوع نظرا لأهميته ومدى تأثيره على خصوصية وتفرد وتميز المجتمع الجزائري عن باقي المجتمعات، بدينه، بلغته، بتاريخه، بهويته، بعاداته وتقاليده وكل المقومات الأخرى، و- بطبيعة الحال- الدولة

الجزائرية قامت بإصلاح المنظومة التربوية وحددت غاياتها وسطرت البرامج وأعدت المناهج التربوية، ووفرت الهياكل والمؤطرين لبلوغ تلك الغايات، وألقت بالمسؤولية على كاهل المدرسة حيث تتكفل بإعداد الأجيال المتعاقبة من أبناء المجتمع للاضطلاع بمسؤولياتهم كمواطنين، إلى الحد الذي معه يمكن القول: إن أحد الأسباب المهمة التي تقف وراء بناء نظام للتعليم العام فضلا عن الاهتمام به هو الحاجة الماسة إلى بناء وتنمية المواطنة المستتيرة والواعية والمسئولة في آن واحد.

وإن كانت التربية من أجل تكوين روح المواطنة تتضمن - بطبيعة الحال - دراسة لمحتوى معرفي في حقوق المواطنة وواجباتها، إلا أنها تتعدى ذلك وتتجاوزته إلى حد بعيد، فتربية المواطنة لا تتوقف على مجرد تعلم الحقائق الأساسية المتعلقة بمؤسسات الدولة وديناميات الحياة السياسية فيها فحسب، وإنما تتضمن كذلك اكتساب المتعلم لقاعدة عريضة من المهارات والميول والاتجاهات والفضائل والولاءات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بممارسة الفرد لأدوار المواطنة، ويتعين أن تكون الولاءات والفضائل حاضرة وفاعلة ومؤثرة من خلال النظام التعليمي بأسره.-
(Heater, 1999,

4- مفهوم المواطنة:

مفهوم المواطنة من المفاهيم التي يدور حولها جدل كبير، لذا يصعب أن نجد لها تعريفا يرضى به كل المختصين في هذا المجال، وبالتالي يختلف مفهوم المواطنة تبعا للزاوية التي نتناوله منها، وتبعا لهوية من يتحدث عنها، وتبعا لما يراد بها.

والمواطنة في اللغة العربية منسوبة إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أقام فيه، وأوطنه اتخذه وطنا، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيه. (ابن منظور، 2000، ص239)

كما تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن". (الموسوعة، 1996، ص311)

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون". (غيث، 1995، ص56)

وينظر إليها فتحي هلال وآخرون من منظور نفسي بأنها " الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية". (هلال، 2000، ص25)

وفي اللغة الإنجليزية تأتي المواطنة ترجمة لمصطلح (Citizen chip) ويقصد به غرس السلوك الاجتماعي المرغوب حسب قيم المجتمع، من أجل إيجاد المواطن الصالح (Good Citizen)، وتعرف دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) المواطنة بأنها " علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة"، ويعرفها بعضهم على أنها "علاقة الفرد بالوطن الذي ينتسب إليه " ونقرأ عن هذه العلاقة أنها تفرض حقوقا دستورية وواجبات منصوص عليها قانونا، تهدف في جملتها

إلى تحقيق مقاصد مشتركة ومتبادلة بين الوطن والمواطن من جهة، وبين المواطنين أنفسهم من جهة أخرى.

والمعلوم تاريخياً أن المواطنة - بمدلولها الحديث - أساساً فلسفياً قديماً يعود إلى مفهوم الدولة المدنية، التي استغرق تكوينها في بلاد الإغريق حقبة زمنية تقدر بعدد من القرون قبل الميلاد، وأن هذا المفهوم يرتبط بكلمة (Polis) التي تطلق في الاصطلاح اليوناني على الوحدة الأساسية في التكوين السياسي (قرية، بلدة، مدينة)، كما يصطلح بها أيضاً على العلاقات التي تسود الأفراد الذين يعيشون في رحاب هذه المدينة.

أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تتبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد بعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم أو الإمام، وتُتوج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحاكمهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى. وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم. (هويدي، 1995، ص13)

ولعل أقرب مفهوم للمواطنة في أدبيات الفقه الإسلامي بمدلولها العالمي الراهن ما تبلور من حديث عن الوطن كرقعة جغرافية مأهولة تحدها حدود معلومة، وعن المواطن الذي يقطن هذا الوطن ويرتبط به ويخدمه، وعن العلاقة التي تجمع بينهما.

5- علاقة المواطنة بالديمقراطية:

يعرف عن الديمقراطية أنها نظام ثلاثي الأبعاد، سياسي، اجتماعي وثقافي، وهي في هذه الحال نظام مركب يستلزم تكريس الثقافة الديمقراطية وترويجها في المجتمعات البشرية، إذ لا يمكن حصر دلالة هذه الثقافة أو اختزال أبعادها في مجرد تعريف بسيط للديمقراطية يصاغ في كلمات، ذلك لأن ثقافة الديمقراطية هي قبل كل شيء مفهوم دائم التطور يتغير عبر الزمان والمكان ووفق ما تقتضي السياقات والظروف من تغير وإصلاح، وعليه ينبغي النظر للديمقراطية وفق المنظور التالي: أولاً: أن الديمقراطية ثقافة.

ثانياً: إن ثقافة الديمقراطية لا تستلزم تلقين الناس وصفاً من وصفاتها الجاهزة أو القابلة للاستعمال، بقدر ما تستلزم تعريفهم بمقوماتها الضرورية، التي لا يمكن إرساء أي من أشكال الديمقراطية بدونها. ثالثاً: إن أهم مقومات الثقافة الديمقراطية هي الفصل بين السلطة، واستقلالية القضاء، وحكم الأغلبية بواسطة التمثيل البرلماني، إلى جانب الفصل بين الحيز العام والحيز الخاص.

من هنا تتبوأ المواطنة مكانها بين هذه المقومات لتحل الصدارة في مقدمة النظام الديمقراطي باعتبارها الشرط الأساس، إذ لا يمكن بأية حال من الأحوال ممارسة الديمقراطية دون تطوير المواطنة وتكريسها فكراً وسلوكاً، ومرد ذلك أن المواطنة هي الأداة الفاعلة الوحيدة لتكريس سيادة القانون والمساواة، وممارسة الحقوق، وإذا كان يتوقع حقوقاً سياسية بحكم كونه مواطناً، وبحكم أنه يدفع الضرائب بانتظام، فإن الرعاية المحكومة لا تتوقع حقوقاً سياسية، وإنما التعامل بالحسنى والتسامح،

لذلك تكون المواطنة المنطلق الأول للمطالبة بالديمقراطية لتوسيع مفهوم المواطنة والوصول إلى السلطة، لأن الديمقراطية في الحقيقة هي حكم ممثلي الأغلبية بموجب الديمقراطية، ولذا فإن غياب المواطنة يقوض من جدلية العلاقة القائمة بين المواطن والمجتمع المدني والدولة الديمقراطية، فالدولة في غياب المواطنة لا يمكنها تجسيد مفهوم سيادة الشعب، الذي يرفع شعارا لها والرعية المحكومة في هذه الحال لا يمكنها تجسيد حقوق المواطن في الواقع المعيش. (المركز الوطني للوثائق التربوية، ع 43، ص 14)

6- المواطنة وتحديات العولمة:

نشرت العولمة ظلالها على كثير من المجتمعات والدول المعاصرة ونتيجة لذلك برزت إشكالات عديدة بعضها يرتبط بضعف الانتماء للوطن وضياع الهوية الذاتية، وأضحى لزاماً على مؤسسات التربية أن تبادر بإصلاح الخلل والعمل على تعزيز انتماء الفرد لوطنه، ووقفه لمواجهة التيارات التي تهدد أمنه واستقراره ووحدته، ونظراً إلى أن المؤسسات التربوية متكاملة في طبيعتها وآليات عملها، كان لزاماً على تلك المؤسسات أن تنظر بعين الاعتبار إلى كيفية التنسيق في عمل مشترك تربطه أهداف موحدة وتنظم رؤاه آليات تطبيقية، وعموماً هناك تحديات عديدة تفرضها العولمة على كل الميادين الاجتماعية بصفة عامة، وعلى نظامنا التربوي بصفة خاصة يمكن تلخيصها في الجوانب التالية:

1- تحديات تتعلق بالهوية الوطنية: فالمحافظة على كل المقومات الدينية واللغوية والتاريخية للشعب الجزائري، هو بمثابة تحدي يفرضه

العولمة على هوية مجتمعنا مهددة إياه بتميع عناصر الهوية الوطنية, وجعلها عرضة للانهايار.

2- **تحديات تتعلق بقيم المجتمع:** مما تحمله العولمة من ذخيرة حية تهاجم بها مجتمعنا في هذا الجانب الحساس والاستراتيجي, هو تلكم القيم الجاهزة والمنظمة خصيصا لتدمير روابط المواطن الجزائري والعربي المسلم بأفراد مجتمعه, ولو على حساب معتقداته الدينية, تحت غطاء مفاهيم جديدة مثل الديمقراطية, وحقوق الإنسان والمرأة.....

3- **تحديات تتعلق بالتكنولوجيات الحديثة:** في ظل تطور وسائل الإعلام والاتصال العالمية الحديثة (فضائيات, أنترنت), والتي جعلت من العالم الكبير ممتد الأطراف قرية صغيرة, حيث أصبحت المعلومة أو الخبر يصل إلى المتلقي في حينه وعلى المباشر, هذه السرعة مع جهل نوايا المصدر تشكل تحديا خطيرا على توجيه اهتمامات المتلقي وسلوكات المواطن.

4- **تحديات تتعلق بثقافة المجتمع:** مع تغير طبيعة العالم المعاصر في ظل نظام العولمة وسيطرة القطب الواحد واختراق الفكر الليبرالي الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية والتربوية في آن واحد, شهدت المواطنة على مدى السنوات القليلة الماضية تحديا جديدا يتمثل في عملية الانفتاح الثقافي, وهو تحد آثار الكثير من الجدل في الأوساط السياسية والدينية والتربوية حول مدى تأثير مفهوم المواطنة بهذه الثقافة

أحادية القطب وأفكارها العابرة للقارات، وحول دور مؤسسات المجتمع في الحفاظ على وعي المواطنين سيما الشباب منهم، وكذا على ممارستهم لقيم المواطنة.

5- **تحديات تتعلق بمواكبة التطور:** تطمح كل شعوب العالم اليوم إلى مواكبة التطور، وأن تكون لها مكانة محترمة في واقع التنافس والصراع الحضاري الذي يميز عصرنا الحالي، هذا التنافس يضع المجتمع الجزائري أمام تحد آخر من تحديات العولمة ألا وهو التأثير السلبي بمظاهر الدول المسيطرة، مما يجعلنا نفكر في إيجاد آليات واستراتيجيات مواكبة التطور بتحديث نظامنا التربوي دون التكرر لأصاالتنا، مما قد يولد جيلا يفكر تفكيرا علميا ونقديا يأخذ لب وفوائد العولمة ويترك قشورها ومظاهرها السلبية.

6- **تحديات تتعلق بالمناهج الدراسية:** من التحديات الواضحة التي فرضتها العولمة على المجتمع الجزائري، هو سرعة السلطة إلى المناداة بإصلاح المنظومة التربوية بل تغييرها جذريا، حيث تبنت المقاربة بالكفاءات والتي تم استعارتها من المجتمع الغربي دون ترك أي مجال للتساؤل عن أسباب هذا التبني أو مدى توفر شروط التشابه بين المجتمع الجزائري والمجتمعات الأصلية لهذه المقاربة، مما يوضح التأثير البالغ لظاهرة العولمة على عملية الإصلاح التربوي بالجزائر.

- الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة نخلص إلى القول بأن إيجاد وتنشئة المواطن الصالح يمثل الهدف الأسمى للنظام التربوي في الجزائر وفي مختلف الدول، ومعنى ذلك أن إعداد المواطن الصالح على خير الوجوه ومن جميع النواحي الفكرية والوجدانية والعملية هو مسؤولية النظام التعليمي والتربوي، فيكسب التلاميذ مقومات الانتماء للوطن ممثلة في الولاء للأسرة والمجتمع المحلي بمصالحه ومؤسساته، والمجتمع الوطني بمنظماته وهيئاته، ويكمل ذلك بالانتماء العالمي، وتنمية مسؤولية التلاميذ وتربيتهم بما يحقق البعد الإنساني الذي يقوم عليه المجتمع الدولي، على أن يتم تنفيذها عن طريق التدريب والممارسة في مواقف إجرائية حياتية تتم داخل المدرسة وخارجها، يربط ما يتعلمه التلاميذ عن المواطنة في مدارسهم بمجتمعهم الذي يعيشون فيه، حيث تعد عملية ربط المناهج الدراسية بواقعهم وحياتهم من العناصر المهمة في تطوير المواطنة وتحقيق أهدافها، وحتى يتم تحقيق ذلك فلا بد من ممارسة التلاميذ للأنشطة والخبرات في مجتمعهم وبيئتهم بشكل مباشر، من خلال دراسة بعض المعارف حيث تقدم للتلميذ معلومات عن أنظمة الدولة ومؤسساتها والنظام الأساسي للحكم، والحقوق والواجبات الوطنية.... ونحو ذلك، وبالإضافة لتلك المعارف يلتزم التلاميذ إتقان مهارات عملية ترتبط بتربية المواطنة، مثل ممارسة النشاط الوطني، التعاون الإيجابي في المجتمع، العمل التطوعي، النقد الهادف... الخ، وينتظم مع عقد المعارف والمهارات مجموعة من القيم الوطنية التي تضي على تربية المواطنة روحها الوثابة ووقودها المستمر، هذه القيم تتمثل في الولاء للوطن، واحترام النظام، والتعايش مع الآخرين، والالتزام

بالواجبات الوطنية، وتحقيق العدالة الاجتماعية... الخ، حيث أن التعليم الذي يركز على حقائق منعزلة أو جامدة، فإنها غالباً ما تكون غير مفيدة، بل إنها مضرّة على تحصيل التلميذ وتنمية قدراته الفكرية، وهناك موضوع واحد مهم في التعليم ألا وهو الحياة بكل مظاهرها.

قائمة المراجع

- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صاد للطبع والنشر، ط1، ج 15، بيروت، 2000.
- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض 1996.
- محمد منير مرسي، الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1996
- ناصيف نصار، "في التربية والسياسة، متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً"، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2000.
- غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

المجلات والدوريات العلمية:

- هويدي فهمي، المواطنة في الإسلام، مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط، العدد 5902، الأربعاء 1995/1/25.
- هلال فتحي، وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، الكويت 2000.
- مجلة الإصلاح والمدرسة، مجلة دورية لوزارة التربية الوطنية، العدد 00، الجزائر، أبريل 2009.
- المركز الوطني للوثائق التربوية، التربية على المواطنة، سلسلة من قضايا التربية، ع43، الجزائر ديسمبر 2006.

- المناشير الوزارية:

- المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، ديسمبر 1997.

- برنامج الحكومة المنشور الإطار رقم 489 / اوت/اع المؤرخ في 03/05/2003 المتعلق بالدخول المدرسي 2004/2003.

- القانون التوجيهي للتربية الوطنية (القانون رقم 04/08، المؤرخ في 2008/01/23).

المراجع بالأجنبية:

- Heater, D. "What is citizenship?", London, 1999